

مقدمة الفصل:

إن دراسة موضوع البيئة ومشكلاتها أصبح حاجة تطرح نفسها بإلحاح لفهم الإطار الذي يحيا فيه الإنسان ويستمد منه كل مقومات حياته وذلك لأن هذا الإطار أصبح يتعرض للانتهاك والاستنزاف بقسوة وإرهاق مما أدى إلى ظهور مشكلات أخذت تهدد سلامة الحياة البشرية، إذ تنوعت هذه المشكلات وتشعبت مع تنوع وتشعب النشاطات البشرية التي تتجه للبيئة باستمرار لإشباع العديد من الرغبات والاحتياجات ونخص بالذكر النشاط الاقتصادي.

إلا أن الإنسان منذ الأزل يمارس نشاطه الاقتصادي ويتعامل مع البيئة دون أن يجور عليها أو يستنزف مواردها ولكن مع بداية التطور التكنولوجي ونتيجة تداخل عوامل عديدة من أهمها الانفجار السكاني وما رافقه من أنشطة تنموية لسد الحاجات المتزايدة فضلا عن استنزاف الموارد الطبيعية واستغلال الأراضي الزراعية لحل أزمة السكن وشق الطرق وغيرها، ومع تزايد النمو الاقتصادي ظهرت المشكلات البيئية وتضاعفت حدة آثارها وأدرك الإنسان مدى خطورتها ليس على حياته أو صحته فحسب وإنما أيضا على مقدرات هذه الحياة وشروطها.

لذا أصبحت المشكلات البيئية موضع اهتمام دولي ذلك لأنها لا تعرف حدودا إقليمية وتهدد كوكب الأرض تهديدا مباشرا فهي حقا قضية العصر لأنها تقف وراء كل مشكل يعاني منه الإنسان وكل هدف يسعى إلى تحقيقه فالداء واحد وسببه هو المشكلة الاقتصادية التي تواجه الإنسان منذ بدء الخلق إذ أن حاجاته متعددة ومتزايدة في حين الموارد المتوفرة لإشباع هذه الحاجات محدودة.

يهدف هذا الفصل إلى إبراز علاقة النشاط الاقتصادي بالمشكلات البيئية ولذا تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: البيئة ومشكلاتها

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النشاط الاقتصادي

المبحث الثالث: المشكلات البيئية والنشاط الاقتصادي

المبحث الأول: البيئة ومشكلاتها

يعد التوصل إلى مفهوم محدد للبيئة أمراً بالغ الأهمية في هذه الدراسة إذ يمكن من الحصول على أداة فكرية أساسية للتحليل لكن لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال تناول المفاهيم المختلفة عند مختلف الاتجاهات الفكرية ثم اختيار المفهوم المعتمد لهذه الدراسة، كما سيتم التطرق إلى توازن البيئة الذي يعد توازناً طبيعياً يحدث تلقائياً بفعل أنظمتها التي تتغير في اتجاه التوازن إلا أن هذا التوازن قد تعرض للاضطراب مما ترتب عنه ظهور مشكلات بيئية ولذا سيتم التعرف على هذه المشكلات الناتجة إما لأسباب طبيعية أو لأسباب ترجع لنشاط الإنسان.

المطلب الأول: مفهوم البيئة

ليس من السهل وضع تعريف محدد لمصطلح البيئة نتيجة تعدد المفاهيم المستخدمة لهذا المصطلح في كل فرع من فروع العلوم المختلفة ولذا ليس كل التعريفات المدرجة تحت مسمى البيئة يؤخذ بها بل يؤخذ منها ما يتناسب مع طبيعة الدراسة، فالبيئة في علم النبات أو الحيوان تختلف عن البيئة في علم الاجتماع أو الاقتصاد "ومن هنا فتعريف البيئة نسبي، فالبيئة لا يمكن تحديدها إلا بالتحديد المسبق للنظام المعني بالبحث والدراسة"¹. ونظراً لتعدد مفاهيم البيئة سيتم توضيحها ثم تحديد المفهوم الذي سيتخذ كأداة فكرية في التحليل، ولكن قبل التعرض إلى مفاهيم البيئة المختلفة لابد من توضيح الفرق بين علم الأيكولوجي وعلم البيئة لعله يوضح سبب تباين هذه المفاهيم. علم الأيكولوجي (التنبؤ) يعتبر أحد فروع علم الأحياء يبحث في قدرة النظم البيئية الطبيعية المختلفة على تحمل التغيرات السلبية التي تطرأ عليها "أي أنه علم يهتم ببحث علاقات الكائنات الحية مع بعضها البعض ومع المحيط أو الوسط الذي تعيش فيه"².

¹ منى قاسم، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الرابعة 2000، ص: 35.
² محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2002، ص: 13.

أما علم البيئة هو " أكثر شمولاً إذ يدرس الوسط الذي يعيش فيه الإنسان بكافة أبعاد هذا الوسط الأرضية والمائية والفضائية كما يدرس كيفية تأثر الإنسان بهذا الوسط وكيفية تأثيره فيه"¹ وبذلك يشمل هذا العلم مجالات علمية مختلفة تضم شتى فروع العلوم الطبيعية والعلوم البيولوجية وأيضا العلوم الاجتماعية كما يهدف إلى حماية البيئة مما تتعرض له من أخطار طبيعية كانت أو بفعل الإنسان.

ومن هنا يتضح أن علم البيئة أشمل وأعم فهو يتضمن علم الايكولوجي إذ يشمل بالإضافة إلى البيئة الطبيعية كل من البيئة الاصطناعية والاجتماعية والجمالية وغيرها. وكنتيجه لهذه التفرقة تعددت مفاهيم البيئة واختلفت باختلاف تخصص كل باحث فمنهم من يراها وفقا لمفهومها الايكولوجي ومنهم من يراها وفقا لمفهومها الواسع وهو ما سيتم تناوله في الفكر المعاصر.

1- البيئة في الفكر المعاصر:

عموما يمكن رد المفاهيم المتنوعة للبيئة إلى قسمين رئيسيين:
"الأول يختص بالمفهوم الايكولوجي للبيئة والذي يركز على الطبيعة التي تحيط بالإنسان أما الثاني فهو المفهوم الواسع للبيئة و الذي تبناه مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972".²

1-1- المفهوم الايكولوجي للبيئة:

ايكولوجيا تعرف البيئة على أنها مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية سواء المباشرة أو غير المباشرة التي تؤثر على حياة ونمو الكائنات الحية لذا عرفها البعض بأنها الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان وعرفها البعض الآخر بالوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان والمتضمن ظواهر طبيعية و بشرية يتأثر بها و يؤثر فيها.

¹ محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص: 11.

² محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

ومعنى ذلك أن البيئة تضم كل المكونات الحية وغير الحية التي تؤثر على الكائن الحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ويقصد بالمكونات الحية "الكائنات التي تتصف بمظاهر الحياة كالتنفس، التغذية، النمو، الحركة، التكاثر وغير ذلك والكائنات التي تتوفر لها هذه الصفات أو بعضها هي النبات، الحيوان والإنسان"¹ أما المكونات غير الحية فهي الماء، الهواء والتربة.

ويرى الاقتصادي كوبر «Cooper» أيضا في هذا الاتجاه "أن الإطار البيئي يتكون من ثلاثة عناصر متداخلة مع بعضها هي: البيئة كمصدر للترفيه والتمتع بالمناظر الطبيعية، البيئة كمصدر للموارد الطبيعية والبيئة كمستودع لاستعاب المخلفات."²

كما اتجه البعض إلى أن البيئة تعتبر كمستودع للموارد الطبيعية* والبشرية** ومما لا شك فيه أن أي تغيير في معدل مخزون الموارد الطبيعية ونوعيتها قد يؤثر على نوعية البيئة باعتباره هو المحدد لمقدار تدهورها أو تقدمها من حيث استمرارها في إشباع حاجات الإنسان.

ومن هنا فالبيئة وفقا لهذا المفهوم تتمثل في المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس نشاطه فيه وأنها مستودع لموارده التي تتفاعل مع بعضها البعض وتؤثر على الإنسان وتتأثر به.

إلا أنه من الملاحظ أن المفهوم الايكولوجي للبيئة ضيق لا يربط البيئة مع العادات والتقاليد التي يرتبط بها الإنسان في سلوكاته وأنشطته ولا يأخذ بعين الاعتبار المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية المنظمة للمجتمع والمرتبطة بالبيئة كما يتجاهل الوسط الاجتماعي للإنسان.

¹ محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

² محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

* الموارد الطبيعية: الأرض وما تزخر به من خامات وموارد، الماء من أنهار وبحار ومياه جوفية وأمطار والهواء بطبقاته المختلفة.

** الموارد البشرية: عدد السكان ومعدل زيادتهم، العادات والتقاليد الخاصة بهم وأنماط استهلاكهم وغيرها.

1-2- مفهوم البيئة وفقا لمؤتمر ستوكهولم:

عقد هذا المؤتمر بالسويد تحت مظلة الأمم المتحدة سنة 1972 حيث أعطى مفهوما واسعا للبيئة وهي "أنها كل شيء يحيط بالإنسان «Environment is everything that surroud man»¹.

فوفقا لهذا المفهوم البيئة ليست مجرد مخزون لعناصر الطبيعة وإنما "هي كل ما تخبرنا به حاسة السمع، البصر، الشم، اللمس والذوق سواء كان هذا من صنع الطبيعة أو من صنع الإنسان."²

كما عرفها هذا المؤتمر بأنها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما، وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"³ وهذا يعني أن البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان وبأنشطته.

وحسب هذا الاتجاه فقد قسم البعض مفهوم البيئة إلى عنصرين أساسيين: عنصر طبيعي (البيئة الطبيعية) والمتمثل في كل ما يحيط بالإنسان من عناصر طبيعية كالماء والهواء والتربة، وعنصر بشري (البيئة البشرية) والمتمثل في إنجازات الإنسان داخل بيئته الطبيعية.

"كذلك قسم كل من سنود جراس و ولانس «Snadgrass & Wallace» الإطار البيئي إلى جزئين."⁴

أ. جزء طبيعي: والمتمثل في الأرض، الماء، المعادن، الطاقة الشمسية وغيرها.
ب. جزء تنظيمي: ويتمثل في التشريعات والتنظيمات الموضوعة من طرف الإنسان لتنظيم استخدام البيئة الطبيعية من أجل تلبية حاجات ومتطلبات المجتمع.

¹Muhammad Yunus, Broad Lines of the Islamic Approach to Environment Protection, article Islam Today n°20/2003.

² كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، عدد 2007/5، ص: 96.

³ حسن أحمد شحاتة، البيئة والمشكلة السكانية، مكتبة الدار العربية للكتاب، مدينة نصر، الطبعة الأولى 2001، ص: 29.

⁴ محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 18.

"و قسم راو و وتون « Rau & Wooten » الإطار البيئي إلى أربعة مجموعات هي:¹

أ. البيئة الطبيعية: "ويقصد بها كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر حية وغير حية وليس للإنسان أي أثر في وجودها"² وتضم الأرض بما فيها من تربة إلى جانب الظروف المناخية من حرارة ورياح، الحيوان والنبات، إضافة إلى موارد الطاقة والمجاري المائية ومستويات التلوث الطبيعية.

ب. البيئة الاجتماعية: تتضمن الخصائص الاجتماعية للمجتمع وحجمه وتوزيعه بالإضافة إلى خدمات المجتمع من تسهيلات النقل، الخدمات السياسية، الصحية، التجارية وغيرها.

ج. البيئة الجمالية: "وتتضمن بصورة عامة جميع المناطق التاريخية والآثار والمناظر الطبيعية والطرز المعماري القائم."³

د. البيئة الاقتصادية: يقصد بها " أوجه النشاط التي تستخدم معطيات البيئة لإشباع حاجات الإنسان بما يكفل الحفاظ على هذه المعطيات بالاختيار بين بدائل استخدامها طبقاً لمعايير اقتصادية."⁴

يتبين من هذا الاتجاه أن البيئة هي مجموع كل من العوامل الطبيعية والثقافية والإنسانية التي تؤثر على الكائنات الحية فهي كل ما يحيط بالإنسان من الهواء والمياه والأرض وما عليها وما يوجد بباطنها وهي كذلك الكائنات الحية الحيوانية والنباتية والكائنات الدقيقة.

إلا أنه بالرغم من أن مفهوم ستوكهولم للبيئة واسع إلى الحد الذي يتطرق فيه إلى ما داخل الإنسان من أعضاء ومشاعر وغيرها لم يأخذ بعين الاعتبار النمط الاجتماعي المؤسس للوسط البيئي الذي يعيش فيه الإنسان والأثر المتبادل بينهما.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 18.

² كاظم المقدادي، أساسيات علم البيئة الحديث، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك-كلية الإدارة والاقتصاد-قسم إدارة البيئة، السويد، 2006، ص: 15.

³ عبد القادر عابد، غازي السفاريني، أساسيات علم البيئة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الثانية 2004، ص: 21.

⁴ محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص 11.

2- المفهوم الاقتصادي للبيئة:

فيما سبق تم التطرق للمفاهيم المختلفة للبيئة في الفكر المعاصر وقد لوحظ أن هناك بعض التعريفات التي تندرج ضمن المفهوم الايكولوجي والبعض الآخر ضمن مفهوم ستوكهولم الواسع للبيئة.

وقد تعددت هذه المفاهيم وفقا لنوع الدراسة والغرض منها، فهناك من يعتبر البيئة كمستودع للموارد الطبيعية والبشرية وهناك من يعتبرها كمورد للمنترهات العامة والبعض ينظر إليها من حيث تأثيرها على حياة ونمو الكائنات الحية والبعض الآخر يهتم بها من الجانب الاجتماعي والاقتصادي باعتبارها مصدر لعناصر الإنتاج ووسيلة لإشباع الحاجات.

ومن بين معظم التعريفات يجب أن يؤخذ منها ما يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة التي يتناول فيها علاقة الإنسان بالبيئة وذلك في إطار اجتماعي واقتصادي.

وعليه فإنه لن يؤخذ بالمفهوم الايكولوجي للبيئة لاقتصاره على الطبيعة التي تحيط بالإنسان مهماً بذلك النمط الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه مختلف أنشطته كما أنه لن يؤخذ بمفهوم ستوكهولم الواسع للبيئة لأنه يضم كل أفكار الإنسان في بيئته مما يجعل هذا المفهوم غير واضح المعالم.

ولذا البيئة وفقا لهذه الدراسة هي " البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان ويستمد منها مقومات حياته الاقتصادية والاجتماعية كما تتأثر بتطور هذه الحياة وأنماط هذا التطور"،¹ فهو مفهوم لا يغفل عن الجوانب الطبيعية للبيئة ولا يعطيها الأهمية القصوى على حساب الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

فهذا المفهوم للبيئة يهتم بالإنسان في إطار علاقته بأنماط اجتماعية واقتصادية وكيفية تعامله مع البيئة الطبيعية التي يعيش فيها.

¹ محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

المطلب الثاني: توازن البيئة

يقصد بتوازن البيئة توازن الأنظمة البيئية وهو تفاعل بين المكونات الحية وغير الحية بما يكفل استمرار عمل هذه الأنظمة، فالبيئة إذا كانت تشكل نسقا فإن النظام البيئي يشكل نسقا فرعيا لذا إذا توازنت الأنظمة البيئية كأنساق فرعية تتوازن البيئة كنسق شامل.

1- النظام البيئي:

"النظام البيئي جانب من البيئة تتعايش فيه الكائنات الحية فيما بينها ومع الموجودات غير الحية طبقا لنسق معين،"¹ من بين النظم البيئية الصحراء، البحر، النهر وغيرها، أما النسق الذي تتعايش وفقه الكائنات الحية مع موجودات البيئة يتمثل في دورات العناصر كالأكسجين والنيتروجين، المركبات كثنائي أكسيد الكربون والماء وأيضا السلاسل والأهرامات الغذائية.

1-1- مكونات النظام البيئي:

"يمكن تقسيم مكونات النظام البيئي إلى مجموعتين رئيسيتين هما:"²

- 1) مجموعة العناصر غير الحية: تشمل هذه المجموعة كل من الهواء، الماء والتربة.
 - أ. الهواء: يعد الهواء الذي نستنشقه الدعامة الأساسية للحياة، يطلق عليه لفظ الغلاف الجوي وهو الغلاف الذي يحيط بالكرة الأرضية ويتكون هذا الغلاف من: "غازات النيتروجين بنسبة 78.09%، الأكسجين بنسبة 20.95%، ثاني أكسيد الكربون بنسبة 0.033% ومجموعة أخرى من الغازات تشكل نسب ضئيلة من الغلاف الجوي."³
 - ب. الماء: يوجد الماء في الطبيعة إما سائلا متمثلا في المياه السطحية والجوفية أو على هيئة بخار في الغلاف الجوي أو على شكل جليد وهو يغطي "ثلاثة أرباع الكرة الأرضية وينقسم إلى مياه ملحية تشكل حوالي 97% ومياه عذبة أقل من 3%."⁴

¹ محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص:31.

² حسن أحمد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص:33.

³ محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص:21.

⁴ خالد بوجعدار، دراسة تحليلية لتكاليف التلوث الصناعي -حالة مصنع الاسمنت حامة بوزيان-، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، قسنطينة، 2006، ص:11.

ج. التربة: هي الجزء السطحي من القشرة الأرضية وتنقسم مكوناتها إلى جزئين، جزء معدني يتمثل في الحبيبات المعدنية التي تشكل الهيكل الرئيسي لها وتنشأ نتيجة تفتت الصخور بفعل عوامل التعرية وجزء عضوي عبارة عن بقايا النباتات والحيوانات متحللة كلياً أو جزئياً نتيجة مهاجمتها من قبل الأحياء الدقيقة في التربة.

(2) مجموعة العناصر الحية: تشمل جميع الكائنات الحية وهي الحيوان، النبات والإنسان "ويمكن تقسيم هذه المجموعة من حيث إنتاجها للغذاء أو استهلاكها له إلى ثلاث مجموعات وهي:"¹

أ. مجموعة العناصر الحية المنتجة: وتتمثل في كائنات حية نباتية تنتج غذاءها بنفسها أي ذاتية التغذية تصنع الغذاء بعملية التمثيل الضوئي لذا أطلق عليها مجموعة المنتجين، كما أنه توفر الغذاء لمجموعات أخرى غيرها وتمثل بدورها غذاء ضروري لكائنات أخرى.

ب. مجموعة العناصر الحية المستهلكة: وتضم الكائنات الحية الحيوانية التي لا تستطيع تكوين غذائها بنفسها بل تعتمد على غيرها في توفير الغذاء إذ تتغذى على كائنات حية أخرى ولذا أطلق عليها مجموعة المستهلكين وتشمل الإنسان، الحيوانات آكلة العشب والحيوانات آكلة اللحوم.

ج. مجموعة العناصر الحية المحللة: "تشمل هذه الفئة الكائنات الحية المجهرية الدقيقة كالفطريات والبكتيريا"² وتقوم هذه المجموعة بتحليل المواد العضوية النباتية والحيوانية وتحويلها إلى مركبات بسيطة يستفيد منها النبات في غذائه.

تشكل هذه المجموعات الثلاث للعناصر الحية فيما بينها سلسلة غذائية، تبدأ هذه السلسلة بمجموعة المنتجين أي بكائن ذاتي التغذية ثم مجموعة المستهلكين وفي نهاية السلسلة العناصر الحية المحللة.

¹ حسن أحمد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

² Muhammad Yunus, op cit.

2-1- خصائص النظام البيئي:

قد مكنت دراسة العديد من النظم البيئية من "تحديد الخصائص الأساسية للنظام البيئي وهي:"¹

(1) تعدد مكونات النظام البيئي: مكونات النظام البيئي هي نفسها مكونات البيئة وهي المكونات أو العناصر الحية وغير الحية التي تتفاعل فيما بينها وفقا لدورات العناصر والمركبات و نظام السلاسل الغذائية.

(2) تعقد النظام البيئي: يرجع سبب تعقد النظام البيئي إلى تعدد مكوناته، تفاعلاته ومقوماته، فهو يضم الكائنات الحية وغير الحية إلى جانب تفاعل سائر مكونات البيئة وخضوع الكائنات الحية لمقومات معاشتها المتعددة والمتغيرة، ويعتبر هذا التعقد من العوامل الأساسية لتوازن الأنظمة البيئية لأن تعدد المتغيرات وتداخل العلاقات تحد من تأثير كل متغير على حده وتستوعب التغير ضمن إطار تعدد العلاقات والظواهر التي يتعرض لها كل نظام إلا أن تتابع التغيرات قد يؤدي إلى اضطراب النظام البيئي وباقي الأنظمة مما يخل بتوازن البيئة ويحدث تدهورها.

(3) توازن النظام البيئي: يقصد به قدرة النظام البيئي على العودة إلى وضعه الأول بعد كل تغير يطرأ عليه دون أي خلل أساسي في تكوينه ويعود سبب توازن النظام البيئي إلى تعدد مكوناته وتعقده إذ كلما ازداد تعقداً كان أكثر توازناً "ولو ترك هذا النظام يعمل بتلقائية فإنه يوفر لنفسه أسباب التوازن دون إفراط أو تفريط،"² فحدوث أي خلل في هذا التوازن من جانب معين يبعث جانب آخر على إعادة التوازن لهذا النظام فمثلا الأمطار الوفيرة في منطقة معينة تكثر المراعي وبذلك تتكاثر الحيوانات الآكلة للعشب ولمواجهة هذا التكاثر الشديد المدمر للغطاء النباتي فإن آكلات اللحوم تنشط هي الأخرى في هذه المنطقة فتحافظ على التوازن الطبيعي بين آكلات العشب والتوازن النباتي.

¹ محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² رمضان محمد مقلد والآخرين، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 364.

4) تعاقب النظام البيئي: وهو ما يعرف بالتغير المستمر في الأنظمة البيئية إذ أن "توازن البيئة ليس توازناً ساكناً ولكنه توازن حركي بمعنى أن الأنظمة البيئية متغيرة وفي اتجاه التوازن،"¹ فعلى سبيل المثال "إذا تركت قطعة أرض مغطاة بالتربة دون زراعة وسقطت عليها كمية كافية من الأمطار تبدأ الأعشاب بالنمو أولاً و بعد بضع سنوات تغزوها الشجيرات ثم بعد سنين عدة تبدأ الأشجار بالسيطرة على المكان"² وإن هذا التتابع ينشئ كنتيجة للتغيرات المستمرة في مكونات النظام البيئي التي تهيئ الظروف إلى نظام آخر.

5) استيعاب الفضلات: إن النظام البيئي قادر على استيعاب فضلاته في ظروف الطبيعة فمثلاً التربة تستوعب فضلات الحيوانات وجثثها وبقايا النباتات عن طريق الكائنات الدقيقة التي تقوم بتحليلها وأكسدة النشادر الناتج منها ليتحول إلى نترات تذوب في الماء ليستخلص منها النبات النيتروجين، إلا أن قدرة النظام البيئي على استيعاب الفضلات محدودة فهو يعجز على استيعابها إذا زادت عن حد معين أو احتوت على مواد غير قابلة للتحلل كمخلفات البلاستيك وهنا تنشأ أخطر الظواهر التي تهدد البيئة وهي التلوث الذي يعتبر من مظاهر اختلال التوازن البيئي.

2- مظاهر توازن البيئة:

"لتوازن البيئة ستة مظاهر أي ستة نتائج إيجابية تعمل على استمرار التوازن واستعادته إذا تعرضت لخطر غير جسيم، هذه المظاهر الستة هي:"³

1) البقاء: وهو أن يستمر تواجد البيئة بالنسق الذي وجدت عليه وخاصة مواردها الطبيعية التي يجب أن تستعمل في حدود قدرة البيئة على إفراز بديل للموارد غير المتجددة.

2) التجدد: وهو أن تستعمل الموارد المتجددة في حدود قدرتها على التجدد فإذا استعملت بما يفوق هذه القدرة فإنها ستتعرض للاستنزاف الذي يناقض التوازن.

¹ محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

² كاظم المقدادي، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

³ محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

- (3) الاستقرار: ويعني عدم تغير معالم البيئة لأن تغيرها يؤدي إلى خلل يفوق قدرتها على استعادة التوازن فمن بين صور تغير معالم البيئة التصحر، الجفاف، ارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكربون في الهواء، ارتفاع المياه الجوفية وغيرها، وفي "وضع التوازن لا تتغير معالم البيئة وإن تغيرت أنظمتها البيئية فليس إلى الحد الذي تتغير معه معالمها".¹
- (4) النقاء: ويعتبر من أهم مظاهر توازن البيئة التي تبقى نقية ما دامت قادرة على استيعاب المخلفات الملقاة فيها إلا أن البيئة لا تقدر على استيعاب المخلفات الناتجة عن نشاط الإنسان أي مخلفات الإنتاج، الاستهلاك والتوزيع مما يحدث التلوث بكل مخاطره.
- (5) التعایش: إن الأنظمة البيئية تتسق في اتجاه تحافظ به على التوزيع النسبي للكائنات الحية في اتجاه تعايش هذه الكائنات وحمايتها من الانقراض وفي أغلب الأحيان يؤدي النشاط الإنساني إلى اضطراب أنماط هذا التوزيع مما يتطلب إجراء دراسات لهذه الأنماط حتى يكون تدخل النشاط الإنساني بالقدر الذي لا يخل بالتوازن.
- (6) النمو المتوازن: لقد أدرك الإنسان أن هدف النمو الاقتصادي تحقق دون الأخذ بعين الاعتبار توازن البيئة بل أصبح يعتبر كعامل أساسي لاضطرابها، لذا مؤخرا أصبح الحفاظ على البيئة كمحدد أساسي من محددات التنمية المستدامة التي تعتبر كنمط لتحقيق هدف نمو مع الحفاظ على التوازن البيئي.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 38.

المطلب الثالث: مشكلات البيئة

تتعرض البيئة إلى مشكلات عديدة مما يؤدي إلى اضطرابها وهذا يعني اختلال أنظمتها البيئية بحيث تصبح عاجزة عن العمل وفقا لأنساقها الطبيعية كما تصبح عاجزة عن استعادة توازنها الطبيعي في الوقت المناسب.

إذ "تضطرب الأنظمة البيئية لأسباب طبيعية أي لأسباب ترجع إلى البيئة أو لأسباب ترجع إلى نشاط الإنسان".¹

1- الأسباب الطبيعية:

إن الأسباب الطبيعية لاختلال الأنظمة البيئية متعددة، من بينها:

(1) الحرائق: إن احتراق غابة لأسباب طبيعية كالرعد والبرق أو انبعاث غاز الميثان القابل للاشتعال قد ينتج عنه تعرض التربة للجرف مما يجعلها غير قادرة على امتصاص الماء وتعرض درجة الحرارة لتغيرات واضحة، كما تختل دورة الأكسجين وثنائي أكسيد الكربون وغيرها من النتائج الضارة بالبيئة.

(2) التصحّر: وهو زحف الصحراء بسبب تغيرات المناخ التي تعد من الأسباب الطبيعية لاضطراب البيئة وتعتبر هذه الظاهرة خطيرة لأن الصحراء تتسع عاما بعد عام مما يؤدي إلى فقدان الأراضي الزراعية وإلحاق الضرر بالكائنات الحية التي تعيش عليها.

(3) هبوب الرمال: تتعلق بظاهرة زحف الصحراء ظاهرة أخرى وهي هبوب الرمال إلى الأراضي المأهولة ومن أخطار هذه الظاهرة أنها ذات أثر سيئ على الزراعة والطرق بالإضافة إلى تسببها بأمراض للإنسان و الحيوان.

(4) الجفاف: تؤدي هذه الظاهرة إلى هلاك الكساء الأخضر وما ينتج عنه من أضرار بالكائنات الحية.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 41.

5) الملوثات البيولوجية: هي عبارة عن كائنات حية دقيقة تسبب الضرر للإنسان والحيوان والنبات، منها فيروسات الأمراض كشلل الأطفال، البكتيريا التي تسبب مرض السل والالتهاب الرئوي والحشرات التي تصيب النبات بالإضافة إلى الكائنات الحية الدقيقة التي تلوث الهواء، الماء أو التربة وتسبب الأمراض أو تتغذى على النبات فتهلكه كالجراد أو تتغذى على دماء الحيوان أو الإنسان أو على غذائه مثل البعوض والذباب فتصيبه بالمرض وتنقل عدواه إلى الآخرين.

بالرغم من تعدد الأسباب الطبيعية لاضطراب البيئة إلا أنها ليست خطيرة بقدر كبير إذ تبقى البيئة قادرة على استيعابها أي استعادة التوازن أو التحول إلى أنظمة بيئية أخرى.

2- نشاط الإنسان:

إن معظم الأنظمة البيئية لم تعد تعمل بكفاءتها الطبيعية وأصبحت غير قادرة على استعادة توازنها "وبعد أن كان التوازن هو السمة الغالبة على البيئة والاضطراب هو العارض الذي سريعا ما يزول أصبح الاضطراب هو السائد والتوازن هو العارض الذي سريعا ما يختل وكان ذلك جميعه بسبب نشاط الإنسان المتزايد في البيئة"¹ ويعود هذا الاضطراب الذي مصدره نشاط الإنسان إلى الثورة الصناعية بسبب اعتماد الإنسان على الآلة والتقدم العلمي السريع الذي شهده العالم.

ومن أهم المشكلات التي تؤدي إلى اضطراب البيئة بسبب نشاط الإنسان:

1) استنزاف الموارد الطبيعية: الموارد الطبيعية هي كل معطيات البيئة من المواد التي يستهلكها الإنسان أو يستعملها في إنتاج سلع وخدمات "ويمكن تقسيم هذه الموارد طبقا لاستمرارية عطائها وبقائها ودرجة استنزافها إلى قسمين هما: الموارد المتجددة والموارد غير المتجددة."²

¹ نفس المرجع السابق، ص: 43.

² حسن أحمد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

ويقصد بالموارد المتجددة المكونات البيئية التي تقدر على التخلق باستمرار وتتميز إلى كائنات حية قادرة على النمو الحيوي والتكاثر كالحوانات والنباتات وكائنات غير حية تتجدد نتيجة عوامل فيزيائية أو كيميائية وهي غير قادرة على النمو الحيوي أو التكاثر كالهواء، أشعة الشمس، الماء، التربة وغيرها.

أما الموارد غير المتجددة تعتبر "من الأصول الطبيعية المخزونة في باطن الأرض تكونت عبر فترات زمنية طويلة نتيجة لتفاعلات كيميائية لا دخل للإنسان فيها"¹ وتتميز بالقابلية للنفاذ لأنها محدودة الكمية فما يستخدم منها لا يعوض ومنها البترول، الغاز الطبيعي، الفحم، المعادن وغيرها.

وتتعرض هذه الموارد الطبيعية سواء المتجددة أو غير المتجددة للاستنزاف ويقصد به الاستخدام غير الرشيد لها مما يعرضها للنفاذ أو فقدان القدرة على التجدد قبل إيجاد بدائل كافية لإحلالها محلها.

وقد "شكلت ظواهر الانفجار السكاني، تقدم التقنية والرفاهية العوامل الأساسية المشتركة لاستنزاف الموارد الطبيعية إلى جانب ما قد يوجد من عوامل أخرى لاستنزاف مورد أو آخر بعينه."²

أ. الانفجار السكاني: تعتبر هذه الظاهرة سببا رئيسيا لاستنزاف الموارد الطبيعية إذ أن الزيادة السكانية الهائلة أدت إلى الضغط على الموارد الطبيعية بدءا بالماء العذب اللازم للشرب والاستخدام المنزلي وري الأراضي الزراعية من أجل توفير المزيد من الغذاء واللازم أيضا في الصناعة لتوفير المزيد من السلع الاستهلاكية، كما أدت الزيادة السكانية إلى الضغط على التربة بالزراعة المكثفة لتوفير الغذاء وعلى مصادر الطاقة لتوليد الكهرباء اللازم للاستخدام المنزلي أو لتشغيل المصانع بالإضافة إلى الطاقة اللازمة لوسائل النقل مما أدى إلى استنزاف مصادر الطاقة غير المتجددة مثل البترول والغاز الطبيعي.

¹ إيمان عطية ناصف، اقتصاديات الموارد والبيئة، دار الجامعة الجديدة للنشر-الإسكندرية، 2007، ص: 27.

² محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

والدليل على خطورة ظاهرة التزايد السكاني العالمي و ما يتبعه من استنزاف للموارد هو أن "عدد سكان العالم يبلغ حاليا أكثر من 6.3 مليار نسمة ومن المتوقع أن يصل الرقم إلى 14.2 مليار نسمة عام 2025 إذا استمر معدل النمو السكاني الحالي على ما هو عليه والذي يساوي 1.67 % سنويا".¹

ب. تقدم التقنية: من أسباب استنزاف الموارد الطبيعية تقدم التقنية (التقدم التكنولوجي) الذي وضع هذه الموارد في متناول يد الإنسان مما أدى إلى تضخم الإنتاج الذي أدى بدوره إلى استنزاف موارد مهمة كمصادر الطاقة والمعادن والغابات والمراعي والأراضي الزراعية، فمثلا التقدم الهائل لوسائل النقل أدى لاستنزاف البترول وتقدم تقنية الصيد أدت إلى استنزاف الأسماك وغيرها من الكائنات البحرية.

ج. الرفاهية: تعتبر الرفاهية واقع ملموس في الدول المتقدمة التي يطلق على اقتصادياتها اقتصاديات الرفاهية ويقصد بها اقتصاديات الوفرة والجودة وذلك لتوفر السلع والخدمات في متناول طلب السكان بجودة عالية نتيجة لما حققته التقنية من تقدم هائل في هذه البلدان "والرفاهية بهذا المضمون حصيلة لضخامة حجم الإنتاج وتنوع أنماطه ورقي مستوى جودته"² وإنتاج بهذه المقومات لابد أن يضغط بشكل مستمر على الموارد الطبيعية.

(2) التلوث البيئي: "التلوث هو كل ما يؤدي إلى الإضرار بالإنسان أو الوسط الذي يعيش فيه ويمارس فيه نشاطاته المختلفة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية وسواء كان هذا الضرر مباشرا أو غير مباشر أي يصيب الكائنات الحية الأخرى بما يؤثر على سلامة ونوعية الموارد"،³ فالملوثات تصل إلى جسم الإنسان في الهواء الذي يستنشق وفي الماء الذي يشربه وفي الطعام الذي يأكله وفي الأصوات التي يسمعها، هذا إلى جانب الآثار البارزة التي تحدثها الملوثات بممتلكات الإنسان وموارد البيئة المختلفة.

¹ كاظم المقدادي، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

² محمد عيد البديع، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

³ محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

ويرجع التلوث إما لنشاط الإنسان أو لفعل الطبيعة إلا أن الجانب الأكبر لتلوث البيئة يعود إلى نشاط الإنسان وذلك نتيجة للزيادة المطردة لعدد السكان وتقدم التقنية المواكبة للتقدم الاقتصادي والذي يتمثل في زيادة كل من حجم الإنتاج، الاستهلاك والتوزيع وما ينتج عن ذلك من مخلفات، وإن مجالات التلوث الأساسية هي الماء، الهواء والتربة بالإضافة إلى التلوث بالإشعاع والتلوث الضوضائي.

أ. تلوث الهواء: إن أغلب ملوثات الهواء وأخطرها ناتجة عن نشاط الإنسان والدليل على ذلك أن مصادر تلوث الهواء تنتج عن المخلفات الصناعية المختلفة كمخلفات احتراق الطاقة (الفحم الحجري، النفط والغاز)، غازات عوادم السيارات، الإشعاع الذري، الغازات المنبعثة من نشاطات بشرية مختلفة والتي تؤدي إلى تغييرات مناخية وغيرها. ومن ملوثات الهواء ثاني أكسيد الكربون، أول أكسيد الكربون، أكاسيد الكبريت والنيتروجين، بروميد الرصاص بالإضافة إلى الشوائب العالقة في الهواء.

ب. تلوث الماء: إن مصادر تلوث الماء أيضا ما هي إلا المخلفات الصناعية والبشرية إذ "يتعرض الماء العذب والمالح على السواء لكثير من الملوثات"،¹ فالماء العذب في الأنهار والبحيرات يتعرض للتلوث بمياه الصرف الصحي ومياه الصرف الصناعي حيث تحتوي مياه الصرف الصحي على العديد من المواد والجراثيم المفسدة للماء والتي تضر الكائنات الحية، كما تحتوي مياه الصرف الصناعي على ملوثات خطيرة منها الفلزات الثقيلة والمركبات العضوية الهالوجينية وتتعرض البحار والمحيطات أيضا إلى التلوث بمياه الصرف بنوعها إلا أن أخطر تلوث تتعرض له هو التلوث بالنفط.

ج. تلوث التربة: لم تسلم التربة أيضا من ظاهرة التلوث بل تتعرض لتلوث خطير مصدره الأساسي نشاط الإنسان إذ أن الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية أدى إلى تلوث التربة بمركبات الفوسفات والنترات التي تبقى فيها وتذوب في مياه الري ثم تترسب إلى المياه الجوفية والأنهار والبحار.

¹ محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

بالإضافة إلى تراكم كميات كبيرة من النترات على أوراق وجذور النبات وتنتقل إلى جسم الإنسان عبر السلاسل الغذائية مما يصيبه بعدة أمراض كقصر الدم عند الأطفال. وتعد المبيدات الحشرية "مواد ومركبات مصنعة كيميائياً وهي سامة ولذلك فإن الإفراط في استخدامها يؤثر على التربة والنباتات المزروعة وعلى الحيوان وعلى الإنسان من خلال السلاسل الغذائية"،¹ كما تتلوث التربة أيضاً بالمخلفات الصلبة التي هي كل ما ينتج عن الإنتاج والاستهلاك من مواد غير السوائل والغازات.

د. التلوث بالإشعاع: "التجارب النووية وحوادث المفاعلات النووية هما أخطر مصادر التلوث بالإشعاع فضلاً عما يتخلف عنهما من نفايات نووية"،² إذ تتسبب التجارب النووية في انفجارات هائلة تطلق كميات كبيرة من الغبار النووي الذي يحمل النظائر المشعة والتي تنتشر في أرجاء مكان الانفجار فيحملها الهواء إلى أماكن بعيدة وتتساقط على التربة والماء فتلوثهما ويستمر النشاط الإشعاعي لهذه النظائر فترة طويلة إذ يمتد التلوث بها إلى النبات والحيوان ثم الإنسان وذلك عبر السلاسل الغذائية.

هـ. التلوث الضوضائي: وهو عبارة عن الأصوات الصادرة عن استخدام الآلات ووسائل النقل والمواصلات نتيجة إدارة محركاتها من أصوات مزعجة مما يؤثر على أعصاب الإنسان ويلحق به الكثير من الأذى إذ يزيد من توتره وهياجانه إلى جانب إصابة جهاز السمع بالأذى.

لا تعتبر مشكلة تلوث البيئة مشكلة محلية لأن البيئة في الحقيقة لا تخضع لنظام إقليمي وإنما هي مفتوحة وهذا ما يجعلها مشكلة دولية تساهم فيها جميع الدول فعادة ما تنتقل الملوثات عن طريق الرياح من مكان ملوث إلى آخر غير ملوث "وهناك مشكلة تصدير واستيراد المواد الغذائية من مناطق ملوثة وذات تأثير خطير وتحولها من مشكلة إقليمية إلى مشكلة عالمية".³

¹ حسن أحمد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

² محمد عبد البديع، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

³ كاظم المقدادي، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النشاط الاقتصادي

إن معظم العلوم تنشأ لمعالجة مشكلة معينة أو لتفسير علاقات ومتغيرات معينة وهذا هو شأن علم الاقتصاد (economics) الذي اتخذ من العلاقة بين الإنسان المتمثل في حاجاته ورغباته غير المحدودة والطبيعة المتمثلة في مواردها المحدودة موضوعاً للدراسة والبحث وتعتبر هذه العلاقة موضوعاً أساسياً لعلم الاقتصاد والتي باتت تعرف بالمشكلة الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية النشاط الاقتصادي

1- مفهوم علم الاقتصاد:

تتميز طبيعة الإنسان منذ بدء الخلق بأن له حاجات ورغبات متعددة ومتنوعة يسعى لإشباعها ويقصد بالاقتصاد الأساليب التي يستخدمها الإنسان لإشباع هذه الحاجات المتعددة في ظل الموارد المحدودة.

"وقد عرّف آدم سميث الاقتصاد في كتابه بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها Wealth of Nations عام 1776 بأنه: علم الثروة Science of Riches وميدانه يقتصر على طبيعة ثروة الأمم وأسبابها ومظاهرها الخارجية"¹ ويقصد بالثروة المخزون من الموارد الاقتصادية.

و"عرف Samuelson علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يهتم بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها على الأفراد لغرض استهلاكها"² وعرفه Pigou بأنه العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية.

وأعطى Marshall فكرة أشمل لعلم الاقتصاد بحيث تضمن تعريفه سلوك الإنسان في مواجهة أمور الحياة التي تتعلق بالإنفاق والمكسب والثروة، ويعرف هذا العلم في كتابات الاشتراكيين بأنه علم قوانين النشاط الاقتصادي الاجتماعية.

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الاقتصاد و المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2002، ص: 17.
² سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى 2000، ص: 15.

على الرغم من تعدد تعاريف علم الاقتصاد مع مرور الزمن ولكن جميعها اتفقت على أنه العلم الذي يبحث في أمور تتعلق بطبيعة المشكلة الاقتصادية، لذا يمكن التعبير عنه بأنه "هو العلم الذي يهتم بمشكلة الموارد النادرة أو المحدودة واستعمالها على نحو يسمح بالحصول على أكبر إشباع لحاجات المجتمع غير المحدودة".¹

وإن الفائدة من دراسة علم الاقتصاد هي معرفة الكيفية التي يقوم بها النظام الاقتصادي بوظائفه عن طريق التحليل لإدراك العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة وبالتالي هو بمثابة الدليل المستعمل لوضع السياسات الاقتصادية الرشيدة وحل المشكلات الاقتصادية.

2- تعريف النشاط الاقتصادي:

يهتم علم الاقتصاد بأحد وجوه النشاط الإنساني وهو النشاط الاقتصادي الذي يتضمن جميع تصرفات الأفراد التي تتصل بكل من الإنتاج، التبادل، الاستهلاك والتوزيع، وكل ما يتفرع عنها من ظواهر اقتصادية كالتنمية، الدخل، الادخار، الاستثمار، التضخم، الدورات الاقتصادية وغيرها.

وعليه يمكن أن ينظر إلى النشاط الاقتصادي من خلال الوظائف الاقتصادية المتمثلة في: الإنتاج، التبادل، التوزيع والاستهلاك.

(1) الإنتاج: يقصد بالإنتاج خلق أو إضافة منفعة اقتصادية جديدة للأشياء وذلك باستخدام الموارد الطبيعية وهي هبات الطبيعة التي لا دخل للإنسان في وجودها والتي يستطيع من خلال جهوده أن يستغلها ويحولها إلى سلع وخدمات² وعندما يستغل الإنسان هذه الموارد وتصبح تحت سيطرته ومحور نشاطه الاقتصادي تدعى حينئذ موارد اقتصادية. ويستخدم الإنتاج مجموعة من العناصر تتمثل في: الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم.

¹ http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=465

² حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص:4.

أ. الأرض: وهي الموارد الطبيعية وتشمل كل ما هو على سطح الأرض من مواد حيوانية، نباتية وجامدة بالإضافة إلى المعادن الموجودة في باطن الأرض.

ب. العمل: هو كل مجهود ذهني أو عضلي يبذل في العملية الإنتاجية من أجل تحويل المواد الخام التي تنتجها الأرض إلى أدوات و سلع يستخدمها الإنسان لأغراض متعددة كصنع الملابس من الصوف والقطن، صنع الأثاث من الأخشاب وغيرها.

ج. التنظيم: هو اختيار وتحديد أفضل توظيف لعناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية من أجل تحقيق التكامل بين هذه العناصر أي توجيه الموارد الاقتصادية المتوفرة في المجتمع إلى إنتاج السلع والخدمات التي يتزايد الطلب عليها.

د. رأس المال: هو عبارة عن مجموعة الأموال المادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني أو هي الثروة التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى ويعبر عن هذه الثروة بمجموع السلع الموجودة في المجتمع في لحظة معينة.¹

(2) التبادل: يتضمن النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الإنتاج التبادل فالإنسان لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الناس إذ لابد أن يتبادل معهم السلع والخدمات عن طريق عمليتي البيع والشراء، إذ يتخصص في إنتاج سلعة أو خدمة معينة ثم يبادلها أو بمعنى آخر يبيعها من أجل الحصول على نقود يشتري بها ما يلزمه من سلع وخدمات فكل فرد يعتبر في وقت واحد منتجا لسلع وخدمات ومستهلكا لسلع وخدمات أخرى. ويتفق التبادل والإنتاج في أن كلاهما يخلق منفعة إلا أن المنفعة الناتجة عن الإنتاج تتم بواسطة عناصر الإنتاج في حين أن المنفعة الناتجة عن التبادل تكون عن طريق عمليتي البيع والشراء.

(3) التوزيع: يعتبر التوزيع عملية أساسية من عمليات الدورة الاقتصادية ويقصد به توزيع السلع والخدمات على الناس والدخول بين الأفراد والجماعات، وهناك علاقة بين الإنتاج والتوزيع فالأول يخلق الدخل والثاني يقسمه.

¹ مختار عبد الحكيم طلبية، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007، ص: 10.

4) الاستهلاك: هو الغاية الأخيرة من عمليات النشاط الاقتصادي أو الدورة الاقتصادية، وهو يعني "الاستعمال النهائي للسلعة لإشباع الحاجة"،¹ فالمنتج يبذل جهداً لأنه ينتظر إقبال المستهلكين لاقتناء منتوجه والتاجر الذي يمثل التداول يكون بمثابة وسيط بين المنتج والمستهلك والتوزيع هو الذي يحقق للمستهلك نصيبه من الدخل الذي يستعمله في شراء ما يحتاجه من سلع الاستهلاك وإن الإنتاج يخلق المنفعة على عكس الاستهلاك فهو يدمرها ويعتبر المستهلك ذو أهمية كبيرة في العملية الإنتاجية فهو الذي يحدد أنواع السلع وكمياتها فإقباله على سلعة معينة يحث المنتجين على زيادة إنتاجها ويحدث العكس إذا أفلح عن استهلاكها.

وعليه فإن النشاط الاقتصادي يعد من أهم جوانب السلوك الإنساني العام "وبذلك فإن تحليل المجتمع لا يمكن أن يكون تاماً إذا استبعد الجانب الاقتصادي من التحليل، كما أن دراسة الجانب الاقتصادي للمجتمع لا تكون كاملة إذا استبعدت الجوانب النفسية والسياسية والقانونية والاجتماعية من الدراسة أيضاً".²

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

² http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=465

المطلب الثاني: خصائص وأسباب المشكلة الاقتصادية

إن حاجات الأفراد غير محدودة فقد يحصل الفرد على احتياجاته في الوقت الحاضر ولكن بمجرد تحقيق الإشباع من هذه الحاجات تتولد لديه رغبة طلب حاجات جديدة إلا أن الموارد الموجودة غير كافية لمقابلة تلك الاحتياجات ولذا ظهرت المشكلة الاقتصادية وهي مشكلة ندرة الموارد التي تشبع رغبات الأفراد "والمقصود هنا بالندرة هي الندرة النسبية وبمعنى آخر ندرة الموارد بالنسبة لحاجات الأفراد".¹

1- خصائص المشكلة الاقتصادية:

(1) المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة: نقصد بعمومية المشكلة الاقتصادية بأنها موجودة قديما وحديثا وتمتد إلى كل الأماكن، فندرة الموارد الاقتصادية من جهة وتعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها المستمر من جهة أخرى جعل من المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة بالنسبة لكافة المجتمعات الإنسانية أيا كانت درجة تقدمها أو تطورها الاقتصادي والتكنولوجي.²

(2) المشكلة الاقتصادية مشكلة أبدية دائمة: وهذا يتفق مع تفسير العمومية إذ أنها تنطبق على كل العصور والأزمنة فطالما تنوعت وتطورت حاجات الإنسان سيواجه هذه المشكلة حاضرا ومستقبلا.

(3) المشكلة الاقتصادية مشكلة اختيار وتخصيص: تظهر هذه الخاصية بسبب ندرة الموارد وتعدد الحاجات مما يجعل الحاجات أكثر من الموارد وهذا ما يضطر الفرد أو المجتمع إلى التضحية ببعض الحاجات مقابل إشباعه لبعض الحاجات الأخرى الأكثر أهمية وتستوجب عملية التضحية المقارنة بين الحاجات المختلفة وترتيبها حسب الأولوية وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتوفرة ليتمكن من استخدامها لإشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها.

¹ سالم توفيق النجفي، نفس المرجع السابق، ص: 21.

² محيي محمد مسعد، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص: 95.

2- أسباب وجود المشكلة الاقتصادية:

"يمكن إرجاع المشكلة الاقتصادية إلى حقيقتين أساسيتين:¹

(1) تعدد الحاجات الإنسانية: ويقصد بالحاجات الإنسانية الرغبات التي يسعى الفرد للحصول عليها مستخدماً مختلف السلع والخدمات لإشباعها "فكل إنسان له حاجات أو رغبات تتمثل في إحساس أليم يريد إزالتها أو إحساس بالراحة يريد زيادته".² وتنقسم هذه الحاجات إلى حاجات ضرورية وحاجات غير ضرورية أو كمالية:

أ. الحاجات الضرورية: وتتمثل في تلك الحاجات التي ينتج عن الحصول عليها تجنب الإحساسات المؤلمة ومنها: الحاجة إلى الطعام التي يتم إشباعها من خلال الغذاء الذي يقي الإنسان ألم الجوع، الحاجة إلى الشراب يتم التخلص من ألمها بتناول المشروبات، الحاجة إلى المسكن إشباعها يتم عن طريق توفير السكن الذي يقي الإنسان من التعرض للآلم المتمثل في حرارة الشمس الشديدة في الصيف أو البرد القارس في الشتاء وغيرها.

ب. الحاجات الكمالية: هي التي ينتج عن توفرها الإحساس بالمتعة كالسفر مثلاً.

إن الحاجات الإنسانية متعددة ويشير التعدد إلى عدد الحاجات التي يشعر بها الشخص بحيث نجد أن الحاجة إلى الطعام مطلب والحاجة إلى الشراب مطلب ثان والحاجة إلى الملبس مطلب ثالث وهكذا، كما يشير التعدد إلى تنوع هذه الحاجات واختلافها باختلاف الزمان والمكان فعلى سبيل المثال الحاجة إلى الطعام تتعدد وتتغير بتنوع أنواع الطعام فنجد مثلاً الخضار والفواكه واللحوم وغيرها ويشير التعدد أيضاً إلى تجدد الحاجات وتزايدها بصفة مستمرة مع مرور الوقت إذ كلما تم إشباع الحاجة عادت بعد فترة إلى الظهور ثانية.

¹ http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=465

² مختار عبد الحكيم طلبية، مرجع سبق ذكره، ص: 2.

(2) ندرة الموارد الاقتصادية نسبياً: " يقصد بالموارد بصفة عامة كل ما يستخدم في إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات أفراد المجتمع"¹ وتكون الموارد إما حرة أو اقتصادية. يقصد بالموارد الحرة تلك الموارد الكافية لإشباع حاجة جميع أفراد المجتمع فمثلاً بإمكان جميع أفراد المجتمع إشباع حاجاتهم إلى الأكسجين من غير أن يؤثر ذلك في درجة إشباعهم لحاجاتهم الأخرى أما الموارد الاقتصادية هي موارد غير كافية لإشباع حاجة جميع أفراد المجتمع وتعرف على أنها "جزء من المصادر استطاع الإنسان أن يتعرف عليها ويكتشفها ويطوعها للاستغلال في إشباع رغباته"² فهي كل مصدر يتم إدخاله في دائرة النشاط الاقتصادي، لذا "تخرج الموارد الحرة من مجال اهتمام علم الاقتصاد في حين ينصب الاهتمام كله على الموارد الاقتصادية."³

وتكون الموارد الاقتصادية إما طبيعية أو بشرية أو مصنعة كما قد تكون الموارد متجددة أو غير متجددة، كذلك تختلف الموارد في مدى توافرها في الأماكن المختلفة فقد تتوفر في كل مكان أو تكون مركزة في مكان واحد وتتصف بمحدوديتها وذلك على العكس من الحاجات الإنسانية فهي إذن غير كافية لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع لذا تعد ندرة نسبياً و يعني ذلك أنها نادرة بالنسبة إلى الحاجات التي يمكنها أن تسهم في إشباعها مما يستدعي ضرورة الاقتصاد في استعمالها.

وإن مقاومة الندرة هي جوهر النشاط الاقتصادي ومن أساسيات المشكلة الاقتصادية وتنتم هذه المقاومة لحل المشكلة الاقتصادية بواسطة عقلنة استخدام الموارد لمواجهة إشباع حاجات الأفراد وفقاً لسلم الأولويات التي يقررونها وهذه هي المهمة الرئيسية لعلم الاقتصاد الذي عليه أن يجيب عن الأسئلة التالية: ماذا ننتج؟ وكيف؟ وكم؟ ولمن؟ "والسعي الدائم لحل هذه المشكلة التي تعترض الإنسان مهما كان شكل النظام الذي يعيش فيه هو موضوع الدراسة الاقتصادية."⁴

¹ إيمان عطية ناصف، نفس المرجع السابق، ص: 13.

² السيدة إبراهيم مصطفى والآخرين، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية- الإسكندرية، 2007، ص: 10.

³ http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=465

⁴ محيي محمد مسعد، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

وعموما الإنسان لا يواجه المشكلة الاقتصادية بمعزل عن باقي أفراد المجتمع بل تتم المواجهة في إطار المجتمع الإنساني الذي يعيش فيه مما يتطلب تعاون جميع أفراد المجتمع لمواجهة مشكلة نقص الموارد المتاحة عن طريق الإنتاج ويتم التخصص وتقسيم العمل بينهم بطريقة تضمن أن ينتج كل فرد بمفرده أو بالتعاون مع الآخرين من أجل إشباع الحاجات وهذا ما يترتب عنه ما يعرف بالتبادل ويقصد به تنازل كل فرد عن جزء مما أنتج مقابل الحصول على جزء من إنتاج غيره.

"ومن المتفق عليه أنه كلما ازداد التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد ازدادت الفائدة وأمكن استغلال ما لديهم من موارد وإمكانات بطرائق تحقق لهم أعلى إشباع ممكن لحاجاتهم المختلفة".¹

¹ http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=465

المطلب الثالث: أهمية دراسة الموارد الاقتصادية وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي

1- أهمية دراسة الموارد الاقتصادية:

"يتزايد اهتمام معظم الدول في الوقت الحاضر بدراسة الموارد الاقتصادية حيث أنه بقدر ما يتوفر من موارد لمجتمع ما يتجدد مستوى الرفاهية الاقتصادية،"¹ هذا وقد أصبح غنى وفقر الدول لا يقاس فقط بما في حوزتها من موارد اقتصادية وإنما أيضا بمدى قدرتها على استغلالها بكفاءة.

و"توجد العديد من الأسباب التي تدعو إلى ضرورة دراسة الموارد الاقتصادية ويمكن إيضاح أهم هذه العوامل فيما يلي:"²

(1) الندرة النسبية للموارد الاقتصادية: لقد تم التطرق سابقا إلى أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة عامة تواجه كافة المجتمعات ويعود سبب وجودها إلى ندرة الموارد وتعدد الحاجات و تكمن خطورة هذه المشكلة في كون أن هذه الموارد حتى في حالة زيادتها تنمو بمعدل يقل بكثير عن معدل زيادة السكان وحاجاتهم، فقد يأتي وقت تندهور فيه القدرة الإنتاجية لبعض هذه الموارد كما قد يكف بعضها عن العطاء لذلك لا بد من التصدي لهذه المشكلة من خلال محاولة البحث عن موارد جديدة وليس هذا فقط وإنما يتوجب أن تستخدم الموارد المتوفرة بطرق ذات كفاءة من الناحية الاقتصادية أي الوصول إلى ما يعرف بالتخصيص الأمثل لمواردها.

وعموما يقصد بتخصيص الموارد الطريقة التي بواسطتها يتم توزيع الموارد على استخداماتها البديلة المختلفة حتى يتحقق في النهاية قدر معين من الإنتاج، أما التخصيص الأمثل للموارد فهو تلك الطريقة التي يتم بها استخدام الموارد المتوفرة بحيث يتولد عن هذا الاستخدام أكبر قدر ممكن من الإنتاج.

¹ السيدة إبراهيم مصطفى والآخرين، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

² إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

(2) ضرورة الحفاظ على الموارد المتاحة: إن الموارد الاقتصادية كما عرف سابقا نادرة ومحدودة كما أنها ليست حkra على جيل واحد بل هي ملك لكافة الأجيال المتعاقبة لذا يتوجب استخدام المتوفر منها بطريقة لا تؤدي إلى تبديدها بل ويجب أن تعمل على حمايتها وزيادتها حتى يستمر عطاؤها من جيل إلى جيل "وحماية الموارد والمحافظة عليها يتطلب حصرها حصرا كاملا وشاملا لتحديد إمكانات استغلالها حاليا ومستقبلا ووضع الخطط والبرامج التي تتضمن عدم الإسراف في استخداماتها".¹

"لذلك فإن الدول أيا كان مذهبها الاقتصادي ترصد مبالغ كبيرة لحصر مواردها الاقتصادية والإمكانات المستقبلية لتوفير هذه الموارد ووضع برامج وسياسات اقتصادية لتقرير وسائل الاستخدام الأمثل لهذه الموارد".²

(3) التنمية الاقتصادية: إن الهدف الأساسي لأي دولة في الوقت الحاضر هو رفع مستويات المعيشة وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتقوم هذه الأخيرة أساسا على ما هو متوفر من الموارد الاقتصادية وطريقة استخدامها.

"ولا تتحقق عملية التنمية على الوجه الأكمل إلا إذا قامت الدولة بحصر مواردها الاقتصادية والتعرف عليها"³ ذلك لأنه على قدر الموارد المتوفرة يمكن رسم الخطط الاقتصادية وبرامج التنمية، فالكثير من الدول المتخلفة تملك العديد من الموارد الاقتصادية إلا أنها غير مستغلة بسبب عجز هذه الدول عن التقدير السليم لها في حين أن الدول المتقدمة لديها رؤية سليمة لحجم مواردها وتحدد الاستخدام الأمثل لهذه الموارد.

¹ السيدة إبراهيم مصطفى، والآخر، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

² إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

³ رمضان محمد مقلد، والآخر، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

4) تقدير قوة التكتلات الاقتصادية العالمية: إن سوء توزيع الموارد الاقتصادية على المستوى العالمي أدى إلى انقسام العالم إلى كتل اقتصادية تسعى كل منها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما بينها و دراسة الموارد الاقتصادية يساعد على فهم قيمة هذه التكتلات وتقدير قوتها الاقتصادية و"معرفة مقدار ما تمتلكه دول التكامل الاقتصادي سواء كان سوق مشتركة أو مناطق تجارة أو دول وحدة اقتصادية يساعد على تقدير القوة الاقتصادية لدول التكتل وتحديد درجة قوتها التفاوضية عالمياً".¹

5) الصورة العامة لخريطة العالم الاقتصادية: إن الهدف من دراسة الموارد الاقتصادية التعرف على الصورة العامة للبناء الاقتصادي العالمي إذ يساعد تحديد المناطق الزراعية والمناطق المعدنية ومناطق توفر المياه على معرفة إمكانيات كل دولة وبالتالي تتحدد ثرواتها ومن تم مركزها العالمي بين دول العالم المختلفة. كما تساعد دراسة الموارد الاقتصادية على معرفة حجم التجارة في العالم من خلال توضيح مدى حاجة مختلف الدول من السلع ومن تم تتحدد مناطق الاستيراد والتصدير وطرق التجارة المختلفة.

2- علاقة الموارد الاقتصادية بالنشاط الاقتصادي:

"لا أحد يستطيع أن ينكر مدى الارتباط بين مستوى النشاط الاقتصادي لأي مجتمع وبين الموارد الاقتصادية المتاحة لهذا المجتمع من حيث كميتها، نوعيتها ومعدلات استخدامها بل وأنماط هذا الاستخدام".²

إذ يبحث علم الاقتصاد في وصف وتحليل سلوك الإنسان في إشباع حاجاته المتعددة والمتزايدة من خلال استخدامه لموارده المحدودة لذا تقدم النظرية الاقتصادية السلوك الاقتصادي الأمثل من أجل تحقيق هدف المستهلك المتمثل في تعظيم إشباعه في حدود إمكانياته وهدف المنتج الذي يريد تعظيم أرباحه.

¹ إيمان عطية ناصف مرجع سبق ذكره، ص: 22.

² السيدة إبراهيم مصطفى و الآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 3.

غير أن أنواع النشاط الاقتصادي تختلف فيما بينها فمثلا المعاملات الداخلية تختلف عن المعاملات الدولية لاختلاف العملات ودرجة التدخل الحكومي في التجارة الدولية، كما تختلف السلع فيما بينها فمثلا العوامل التي تحكم عرض العمل ليست كالعوامل التي تحكم عرض البترول لذلك كان لابد من أن يختص كل فرع من فروع المعرفة الاقتصادية بدراسة جانب محدد.

"والموارد الاقتصادية هي ذلك الفرع من فروع المعرفة الاقتصادية الذي يدرس ظروف الطلب والعرض والتجارة الدولية وتوطن أهم الموارد الاقتصادية في العالم"¹ أخذا بعين الاعتبار درجة التباين والتجانس بين المجموعات المختلفة لهذه الموارد وذلك لمعرفة مقدار ما تتميز به من خصائص لاتخاذ السياسات الاقتصادية الملائمة لكل مجموعة بما يكفل تحقيق أقصى استفادة منها محليا ودوليا.

¹ رمضان محمد مقلد و الآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

المبحث الثالث: المشكلات البيئية والنشاط الاقتصادي

من خلال الدراسات التي قام بها الاقتصاديون تم اكتشاف أن مشكلات البيئة مرجعها الأساسي النشاط الاقتصادي المتعاظم للإنسان إذ أدى تقدم التقنية إلى إنتاج ضخم استنزف الموارد الطبيعية وأدت مخلفاته الهائلة إلى تلوث البيئة وأيضاً زيادة حجم الاستهلاك والتبادل وما نتج عنه من زيادة في حجم النفايات مما ضاعف من التلوث الأمر الذي وضع الإنسان في مواجهة حتمية مع المشكلات البيئية وأصبح مطالباً بحمايتها حيث تبين أن حماية البيئة مشكلة اقتصادية.

المطلب الأول: البيئة والنشاط الاقتصادي

يتأثر النشاط الاقتصادي بالبيئة الطبيعية التي تمثل الإطار العام للمجتمع وإن هذا النشاط يعود بدوره ليؤثر في البيئة الطبيعية مما يخلق علاقة تبادلية بينهما إذ يؤثر كل منهما في الآخر و يتأثر به.

1- علاقة البيئة بالنشاط الاقتصادي:

يمكن النظر إلى البيئة على أنها أحد الأصول التي تقدم سلعا وخدمات اقتصادية مختلفة بالإضافة إلى كونها مصبا للنفايات المختلفة وتنتج هذه النفايات والانبعاثات عن النشاط الاقتصادي بمختلف أنواعه والتي تبقى في الطبيعة بأشكال مختلفة سواء غازية أو سائلة أو صلبة مما ينتج عنه التلوث بمختلف أنواعه.

لذا أدرك المجتمع الدولي الارتباط الوثيق بين النشاط الاقتصادي والبيئة فعمل على حظر بعض الأنشطة الاقتصادية التي تلحق الضرر بالبيئة الطبيعية.

ولكي يتم توضيح مظاهر الارتباط بين البيئة والنشاط الاقتصادي لابد من ذكر "بعض الأمثلة التي توضح ذلك سواء في مجال استهلاك الطاقة أوفي مجال التصنيع أو في مجال الزراعة:"¹

¹ محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

(1) بالنسبة لمجال استهلاك الطاقة: لقد عرف النشاط الاقتصادي نموا كبيرا إذ قدرت الزيادة بـ 4.5 أضعاف وهذا ما انعكس على استهلاك الطاقة في العالم من 2 بليون طن متري من معادن الفحم عام 1950 إلى ما يفوق 9 بلايين طن متري عام 1985 وهناك احتمال أن تصل الزيادة في استهلاك معادن الفحم عام 2020 إلى أكثر من 20 بليون طن متري وإن الزيادة في استهلاك الطاقة انجر عنه زيادة الانبعاثات الغازية والمركبات الكيماوية الناتجة عن الوقود الحفري والتي تتمثل في زيادة كميات الكربون التي تلوث الهواء إذ أكدت الدراسات أن انبعاثات الكربون في العالم "ستصل إلى 10-12 بليون طن سنويا في عام 2020 وهذا يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض و ما يترتب عن ذلك من مشاكل بيئية"،¹ كما أن ثاني أكسيد الكبريت المنبعث من مداخن المصانع والسيارات يتحول إلى حامض كبريتيك أو أمطار حمضية تتسبب في مشاكل بيئية عديدة منها: القضاء على أنواع مختلفة من النباتات والأسماك، تلوث المياه الجوفية ومشاكل في الجهاز التنفسي للأطفال أو مرضى الربو بالإضافة إلى ما يصيب الإنتاج الزراعي من أضرار.

(2) بالنسبة لمجال التصنيع: "يرتبط التلوث البيئي بنمو النشاط الإنتاجي فطالما أن النشاط الاقتصادي ينمو فلا بد و أن حجم التلوث يزداد مع زيادة مستوى النشاط الصناعي"² إذ تتسبب الصناعات البترولية والكيماوية في تسرب كميات كبيرة من المواد الكيماوية السامة التي تلحق الضرر بالمياه والتربة "وتعتبر الولايات المتحدة ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية نحو نصف هذه الكيماويات والمستخدمات تجاريا ضارة بصحة الإنسان".³ ولقد ازداد إنتاج واستهلاك الأسمدة عالميا من 14 مليون طن متري عام 1970 إلى 143 مليون متري عام 1989 وإن هذه الأسمدة المستخدمة لرفع الإنتاجية الزراعية تمثل الآن تهديدا لصحة الإنسان وذلك لتواجدها في الموارد المائية.

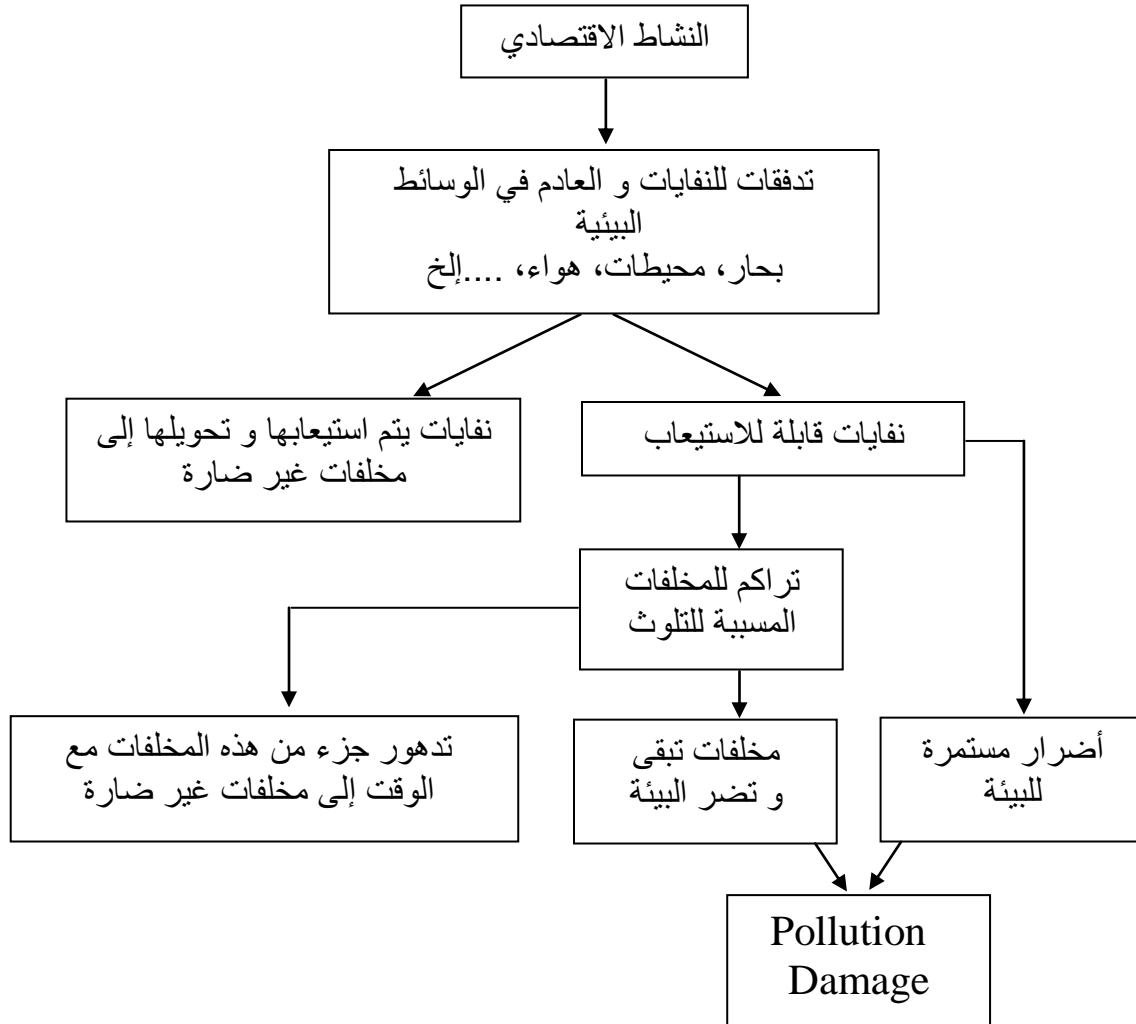
¹ سالمى رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه، الجزائر العاصمة، 2005، ص: 27.

² إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص: 265.

³ محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

(3) بالنسبة لمجال الزراعة: أدى التحول إلى الزراعة التجارية وازدياد الطلب العالمي على الأخشاب الاستوائية إلى تدمير الغابات الاستوائية في العالم وقد ترتب عن هذه الأنشطة البشرية فقدان أو انقراض بعض الكائنات الحية.

الشكل رقم 01: رسم توضيحي للنشاط الاقتصادي والتلوث البيئي



المرجع: رمضان محمد مقلد، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عايد، اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 362.

2- بعض المشكلات البيئية العالمية:

"مما لا شك فيه أن النمو الصناعي المتزايد والاستخدام المكثف للتكنولوجيا الملوثة للبيئة واستنزاف الموارد الطبيعية قد تسبب في مشكلات بيئية عالمية عانت منها الدول المتقدمة والدول المتخلفة على حد سواء"¹ ولأن هذه المشكلات متعددة لا يمكن حصرها سيتم التعرض لأهمها بغرض ربطها بالنشاط الاقتصادي.

(1) ارتفاع حرارة الأرض: إن الطاقة الحرارية المنطلقة في المحيط الحيوي ككل ناتجة عن أجسام الناس ونشاطاتهم الصناعية ووسائل النقل والحرائق وهناك خوف من إمكانية ارتفاع درجة حرارة المحيط الحيوي ككل وبهذا يتعرض المناخ العالمي لتغيير يضر بالإنسان.

وقد ارتبط ارتفاع درجة حرارة العالم بالنشاط الاقتصادي وخصوصا التصنيع المتسارع الذي انتشر مع تزايد الاهتمام بمجال التصنيع في كافة دول العالم إذ أن الارتفاع الملحوظ في درجة حرارة الأرض يعود إلى المخلفات الصناعية المشتقة من مادة الكربون والغازات الناتجة عن حرق الوقود والتبريد كثاني أكسيد الكربون والميثان والمواد الكلوروفلوروكربونية التي تؤدي إلى تسخين سطح الأرض "حيث تعمل زيادتها وتراكمها داخل الغلاف الجوي الأرضي على كتم النواتج الإشعاعية للطاقة الشمسية وعدم ارتدادها إلى الفضاء الخارجي بعد اصطدامها بسطح الأرض مما يؤدي إلى الارتفاع التدريجي في درجة حرارة الأرض"² وهذا الارتفاع في درجة الحرارة هو ما يطلق عليه بأثر البيت الزجاجي الذي تزرع به بعض النباتات الحساسة لانخفاض درجة الحرارة مما يسبب ارتفاع معدلات درجات الحرارة على سطح الأرض.

"ويتوقع بعض العلماء أن آثار هذه الغازات قد ترفع درجة حرارة العالم بحلول منتصف القرن القادم بين درجتين و 5 درجات مئوية."³

¹ سالمى رشيد، مرجع سبق ذكره، ص: 29.
² محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 51.
³ نفس المرجع السابق، ص: 51.

وإن هذا الارتفاع المتوقع في درجة الحرارة سيحدث حالة من الفوضى البيئية المدمرة بما في ذلك من ذوبان القمم الجليدية، ارتفاع في مستوى البحار، تهديد المدن والموانئ والمنشآت الساحلية، توسع المحيطات واندثار بعض الجزر، كذلك سيؤدي إلى تعرض بعض المناطق إلى الجفاف وأخرى إلى فيضانات وسيول مما ينتج عنه اختفاء مساحات واسعة من الأراضي الزراعية و ينجم عن هذه التغيرات البيئية آثارا اقتصادية واجتماعية مهمة تتمثل "في انخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني العالمي وخلق الملايين من اللاجئين البيئيين الجدد في العالم والذين يلجئون إلى أماكن أخرى من العالم تكون آمنة بيئيا."

(2) تآكل طبقة الأوزون: يعد الأوزون درعا واقيا يحيط بالأرض ليحمي الكائنات الحية من الأشعة فوق البنفسجية ذات الطبيعة الضارة ومن بين المركبات الكيماوية التي تتسرب إلى الغلاف الجوي وتتسبب في تقليل تركيز الأوزون غاز كلوريد فلوريد الكربون الذي بدأ إنتاجه العالمي منذ الثلاثينات من هذا القرن ثم ازداد إنتاجه منذ الخمسينات.

"ويقدر بعض العلماء أن انخفاض 1% في طبقة الأوزون يزيد من الأشعة فوق البنفسجية التي تصل الأرض بحوالي 2% تقريبا ويستخدم هذا الغاز في المكيفات والثلاجات والمذيبات إلى جانب الاستخدامات الصناعية الأخرى، لذا فإن الدراسات العلمية أكدت أن 90% من المواد المسببة لثقب الأوزون يستهلكها 20% من سكان الأرض وهم شعوب الدول المتقدمة."¹

ومن بين الأخطار الناتجة عن زيادة تعرض الإنسان للأشعة فوق البنفسجية الإصابة بسرطان الجلد وخاصة في المناطق الشمالية من الكرة الأرضية، التأثير على جهاز المناعة بجسم الإنسان وغير ذلك من المخاطر.

¹ نفس المرجع السابق، ص:52.

(3) تدمير الغابات الاستوائية: "تعد الغابات أكثر المنظومات البيئية انتشاراً على البيئة البرية من الأرض وهي تغطي نحو 30% من إجمالي المساحة اليابسة إلا أن الدراسات قد أكدت على أن إزالة الغابات قد ارتفعت إلى ما يقدر بـ: 17-20 مليون هكتار سنوياً مقارنة بحوالي 11.4 مليون هكتار عام 1980".¹

إذ "كانت الغابات الاستوائية قبل تدخل الإنسان تغطي مساحة تقدر بنحو 16 مليون كلم² بقي منها اليوم أقل من النصف"² وإن قطع الغابات الاستوائية لا يقضي على أشجارها فقط وإنما ينجم عنه انقراض النباتات ولذا تحولت الغابات إلى مجتمعات نباتية متدهورة فهي لم تعد في كثير من المناطق قادرة على الحفاظ على خصوبة التربة وتنظيم المياه فيها وحمايتها من الانجراف.

وتلجأ الدول لإزالة الغابات من أجل تحويلها إلى استعمالات أخرى كالزراعة، الحصول على الأخشاب، حطب الوقود وغيرها وقد حددت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (F.A.O) أن السبب الرئيسي لإزالة الغابات يعود إلى فقر الشعوب التي تعيش داخلها أو حولها مما يدفعها لإنتاج المحاصيل الغذائية.

و"يتوقع البنك الدولي أن القطع الجائر للغابات سوف يؤدي إلى تناقص عدد البلدان الاستوائية المصدرة للأخشاب من 23 دولة إلى حوالي 10 دول فقط ومن أمثلة الدول التي اختفت من قائمة الدول المصدرة للأخشاب نيجيريا وغانا وكوت ديفوار".³

كما قد تؤدي إزالة الغابات إلى حدوث الفيضانات مثل فيضان عام 1988 في بنغلاديش الذي كان سببه إزالة الغابات في جبال الهمالايا.

¹ نفس المرجع السابق، ص: 56.

² سالم رشيد، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

³ محمد صالح الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

المطلب الثاني: الاقتصاد والبيئة

يوجد في الحياة الاقتصادية بعض الجوانب المهملة التي تفرض نفسها ولم تدخل صلب التحليل الاقتصادي بعد، "فلا زالت الجامعات تدرس علم الاقتصاد على أنه العلم الذي يبحث في الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن أو إشباع الحاجات الإنسانية بأقل تكلفة ممكنة"¹ وإن هذا المفهوم للاقتصاد لا يأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي لذا أفرزت التطورات البيئية في العقود الأخيرة فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية وهو اقتصاد البيئة.

1- مبررات نشوء اقتصاد البيئة:

مع تطور متطلبات النشاط الاقتصادي بدأ مفهوم علم الاقتصاد يتغير فهو لا يأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، فالاستخدام الأمثل للموارد وفقاً لهذا المفهوم يقصد به الاستخدام الأمثل للموارد التي تعتبر أصولاً إنتاجية أي الموارد التي تقيم تقيماً نقدياً في السوق وتستخدم في العملية الإنتاجية وبالتالي لا تعتبر الموارد الطبيعية أصولاً إنتاجية فهي لا تدخل في إطار الاستخدام الأمثل كما أنه لا يزال تعبير أقل تكلفة يعني أقل تكلفة بالنسبة للعوامل الإنتاجية التي تدخل في العملية الإنتاجية مباشرة ولا تؤخذ في الحسبان الخسائر البيئية والتكاليف الاجتماعية أي التكاليف على مستوى المجتمع وعلى مستوى الاقتصاد ككل والتي تدعى بالتكاليف الخارجية، على سبيل المثال لإنتاج أي منتج صناعي لا يتضمن حساب التكلفة سوى التكلفة داخل المجمع الصناعي ولا يؤخذ ضمن هذه التكلفة كم شخصاً تضرر أو مرض نتيجة انطلاق الغازات أو الغبار وكم سيكلف علاجهم و في حالة توقفهم عن العمل بسبب هذا المرض ما هي خسائر الإنتاج الناجمة عن ذلك كما لا يؤخذ ضمن هذه التكلفة كم طناً من الأسماك قد قتل في البحيرة أو في البحر المجاور مقابل إنتاج هذا المنتج وحجم الضرر الذي يلحق المزروعات والغابات والهواء في المنطقة المحيطة بهذا المجمع الصناعي.

¹ محمد غنايم، الاقتصاد والبيئة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك-كلية الإدارة والاقتصاد-قسم إدارة البيئة، 2006.

"ولا تحسب أيضا التكاليف الإقليمية أو العالمية الناجمة عن المصانع الفرنسية أو الإيطالية مثلا والواقعة على حوض المتوسط والتي تؤثر على اقتصاديات وموارد وسكان هذا الحوض سواء بموت الأحياء البحرية أو بتلويث الهواء أو غير ذلك"¹ ولا تحسب تكلفة زيادة غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يسبب ارتفاع في درجة حرارة الأرض ولا تكلفة زيادة غازات الكلورفلور كربونات وأول أكسيد الكلور التي تلحق الضرر بطبقة الأوزون. فلا تزال هذه التكاليف الاجتماعية خارج الحسابات الاقتصادية فهي تعتبر خارجية بالنسبة للمنشأة سواء كان ذلك على مستوى بلد معين أو إقليم معين أو على المستوى العالمي والعائدات من النفط والغاز والخامات الطبيعية الأخرى التي تحسب على أنها دخل أو قيمة مضافة جديدة ما هي إلا ريع ناجم عن استنزاف رأس المال الطبيعي والموجودات النادرة فهي ليست قيمة مضافة ناجمة عن عمل إنتاجي.

وإن إهدار هذه الموارد يعتبر تدهور بيئي فإذا لم تقام استثمارات تعويضية تحافظ على رأس المال الطبيعي وتضمن تجددته فلن يكون نمو الموارد الطبيعية متواصلا ولا طويل المدى.

وإن التكاليف الخارجية والتي لا تؤخذ في الحسبان عند احتساب الناتج الاجتماعي تنتج عن الفرق بين التكاليف الاقتصادية الكلية والتكاليف الخاصة للمشروع ويعود سبب ذلك إلى أن تكاليف المنفعة عند استخدام البيئة تحسب عند مستوى صفر للموارد البيئية فحسابات المشروع لا تتضمن التكاليف الإضافية التي تتحملها الوحدات الاقتصادية الأخرى أو المجتمع ككل بل فقط التكاليف التي يتحملها المشروع لذا لا تتضمن الحسابات الخاصة للمنشآت أو الميزانيات العامة هذا النوع من التكاليف مما يجعل الناتج الاجتماعي يقيم بقيمة أعلى من قيمته الحقيقية.

تتمثل التكاليف الاجتماعية مثلا في الأضرار الصحية الناجمة عن التلوث، الأضرار النباتية والحيوانية، تدهور نوعية المياه، انخفاض نوعية الصيد السمكي، انخفاض قيمة المساكن وإيجارها بسبب الضوضاء، التلوث المادي وغيرها.

¹ نفس المرجع السابق.

إن التكاليف الاجتماعية أو ما يعرف بالتكاليف الخارجية تتسبب في أضرار بيئية واقتصادية إذ أن أسعار السلع والخدمات المنتجة والمستهلكة والتي تلحق الضرر بالبيئة تكون قياساً بالتكلفة الاجتماعية الحقيقية متدنية وتعرض بسعر أرخص مما يعني أن كل من إنتاج واستهلاك وتصدير هذه السلع قد حصل على دعم غير مرغوب فيه وبالإضافة إلى ذلك يصبح استخدام الموارد الطبيعية أغلى ثمناً بسبب الحاجة للإنفاق في مجالات تنقية المياه الملوثة، تنقية الهواء الملوث، تحسين نوعية التربة المهددة، الوقاية من الضوضاء وغيرها.

2- تعريف اقتصاد البيئة:

إن التطورات البيئية في العقود الأخيرة أفرزت فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية وهو علم اقتصاد البيئة الذي نعرفه بأنه العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نمواً مستديماً.¹

ومن هذا التعريف لاقتصاد البيئة يمكن التمييز بين مستويين: اقتصاد البيئة على مستوى المنشأة (مستوى جزئي) واقتصاد البيئة على مستوى الاقتصاد ككل (مستوى كلي).

1) اقتصاد البيئة الجزئي (على مستوى المنشأة): يعتبر اقتصاد البيئة الجزئي جزءاً من اقتصاد المنشأة، فهو يهتم بتحليل علاقة المنشأة بالبيئة الطبيعية والتطور النوعي للبيئة المحيطة وأثر السياسات البيئية على المنشأة. وتتمثل مهام اقتصاد البيئة الجزئي فيما يلي:

- دراسة إجراءات حماية البيئة وتحليلها على مستوى المنشأة ؛
- تقديم المشورات للمنشأة المنسجمة مع متطلبات حماية البيئة؛
- العمل على توجيه الإنتاج بما تقتضيه التعليمات واللوائح البيئية؛
- دراسة الاستثمارات البيئية التي تحد وتقلل من الأخطار البيئية؛

¹ نفس المرجع السابق.

- إعطاء المعلومات المتعلقة بتكاليف حماية البيئة ونفقات الاستثمار وتأثيرها على حسابات الأرباح والخسائر؛
- تحليل الجدوى البيئية للمشاريع؛
- إعطاء النصائح والإرشادات وتحليل المشاكل ودراسة آفاق المستقبل لبعض فروع الاقتصاد الوطني وذلك في ضوء التطورات البيئية.
- (2) اقتصاد البيئة الكلي: يهتم اقتصاد البيئة الكلي بدراسة مشاكل البيئة على مستوى الاقتصاد ككل.
- "و يعالج اقتصاد البيئة الكلي الموضوعات التالية:"¹
- التقويم المادي والنقدي للأضرار البيئية وأيضاً تقويم التحسين البيئي الناتج عن السياسة البيئية في كل من النشاطات الحكومية والخاصة؛
- تحديد ودراسة العلاقة القائمة بين البيئة والأهداف الاقتصادية الكلية وكذلك بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئية.
- ويقوم اقتصاد البيئة الكلي بمجموعة من الوظائف وهي:
- تخصيص التكاليف على مستوى المجتمع وعلى مستوى الاقتصاد ككل؛
- تقديم النصائح والإرشادات التي تتخذ القرارات على أساسها وذلك من خلال:
- * تقويم الأضرار البيئية وإجراءات حماية البيئة والنتائج الناجمة عن هذه الإجراءات؛
- * تقويم تطور أدوات السياسة البيئية المحلية والعالمية وتحديد إلى أي مدى تم حل المشاكل الموجودة؛
- * تقويم تأثير حماية البيئة على الأهداف الاقتصادية الكلية وخصوصاً على العمالة والنمو الاقتصادي؛
- * تقويم العلاقات بين السياسات البيئية والاقتصادية، فالسياسة البيئية تؤثر في السياسات الأخرى مثل: السياسات الإقليمية، سياسة النقل والمواصلات، سياسة الطاقة والموارد وغيرها.

¹ نفس المرجع السابق.

لقد ذكر كل من «Turner & Peace» "أن علم اقتصاديات البيئة يعد أكثر عمومية (More Holistic) وشمولية من علم الاقتصاد وذلك لأنه يأخذ مجالات واسعة ورؤيا شاملة لأنشطة الاقتصاد،"¹ كما يرى البعض أن اقتصاد البيئة هو بديل للاقتصاد وذلك لأنه في صراع مع المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد، في حين يرى البعض الآخر أن اقتصاد البيئة هو استخدام للمبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد وتوسيع لمجالات التفكير الاقتصادي بحيث يأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين البيئة ومفاهيم العلوم الاقتصادية.

¹ نجاه النيش، تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1999، ص:3.

المطلب الثالث: البيئة والتنمية

"تقوم التنمية على استغلال الموارد البيئية والإمكانيات البشرية بما فيها المنجزات العلمية والتكنولوجية وذلك من أجل تحقيق عدد من الأهداف أهمها تلبية الاحتياجات البشرية وتحسين وتطوير نوعية حياة البشر،"¹ إذ أن مستوى النهوض والتقدم التنموي في أي مجتمع يقاس بما تحدثه التنمية من تغييرات في البنية الاجتماعية والاقتصادية ويظهر ذلك من خلال تحسين الحياة المعيشية لأفراد المجتمع وزيادة الدخل القومي. وتتجلى العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة في كون أن التنمية لا يمكن أن تقوم دون الموارد البيئية لذا ندرة هذه الموارد وإلحاق الضرر بها سيكون له آثار سلبية على التنمية من حيث مستواها وتحقيق أهدافها.

وعليه ينبغي على التنمية أن تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي فالتنمية لا يمكن أن تحقق أهدافها دون الأخذ بسياسات بيئية سليمة.

1- صراع البيئة والتنمية:

إن تأخير الاهتمام بالبيئة وإدراك أهميتها في التنمية قد نجم بشكل أو بآخر عن الصراع القائم بين البيئة والتنمية الذي ظهر في مطلع الستينيات من القرن العشرين وذلك لأن المطالبة بحماية البيئة جاءت كنتيجة للكوارث البيئية التي شهدتها العالم بسبب النشاطات الصناعية والتكنولوجية فظهرت هذه المطالبة وكأنها تعارض التقدم العلمي والتكنولوجي.

وقد ظهرت الحركات المطالبة بحماية البيئة في مطلع الستينيات من القرن العشرين نتيجة القلق الناجم عن الأخطار المضرّة بالبيئة وهذا القلق قديم يمتد إلى العصور التي انتقل فيها الإنسان إلى الزراعة.

¹ <http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=898>

ولعل ما يدل على اهتمام الإنسان المبكر بحماية البيئة ومواردها ظهور العديد من العادات والتقاليد في المجتمعات الزراعية التي تسعى إلى تنظيم عملية جني المحاصيل والتحطيب وحتى نوعية المواشي التي يتم ذبحها وغيرها من العادات التي مازالت قائمة إلى يومنا هذا إذ قام الصينيون القدامى بتعيين مفتشين من أجل ضمان عدم تدهور الأراضي الزراعية بسبب سوء الاستخدام.

" أما ما يتعلق بالأضرار البيئية الناتجة عن التلوث فقد أشارت بعض الأبحاث إلى أن الفيلسوف اليوناني أفلاطون كتب في قوانينه ما يمكن اعتباره مبدأً تغريم مسبب التلوث، كما صدر في بريطانيا أول قانون لتخفيف انبعاث الدخان وتصريف النفايات وذلك في العام 1273.¹

وقد توالى الاحتجاجات التي تحذر من أخطار المشكلات التي تهدد البيئة والكائنات وتزامن ذلك مع ظهور الحركات المطالبة بحماية البيئة ومن هنا ظهر الصراع بين التنمويين والبيئيين.

إن رفض التنمويين لمطالب أنصار البيئة يرجع إلى تحقيقهم لانتصارات من جراء الثورة الصناعية دون الأخذ بعين الاعتبار البيئة ومواردها خاصة فيما يتعلق بالتلوث وتقييم الأثر البيئي ذلك لأنهم اعتبروا التحكم في التلوث وإعادة النظر في المنشآت الصناعية أمر مكلف كما أن الوقت اللازم للتحكم في الانبعاثات الضارة كالعناصر الكيميائية الناجمة عن احتراق الوقود في عملية التصنيع قصيرا جدا ويتطلب وقت طويل حتى تظهر نتائجه، إضافة إلى أنه قد تنجم عن الأساليب المتبعة لمعالجة بعض النفايات والملوثات نتائج ضارة.

¹ <http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=898>

"ومن المنطلق الاقتصادي والحساب النقدي فإن التنمويين يرون أنه لا يوجد وسيلة واضحة ودقيقة لقياس القيمة الاقتصادية للفوائد العائدة من إيجاد هواء نقي أو بحيرة أنظف وقيمة العائد من التكاليف الاجتماعية للأخطار على الصحة العامة أو الضغوط البيئية وبالتالي فإنهم عاجزون عن تقديم تقديرات إجمالية"¹ كما يفضل التنمويين استثمار تكاليف النفقات الباهضة للتحكم في التلوث في مشاريع أخرى مربحة، فالبلدان النامية تحتاج للمبالغ التي ستدفعها لحماية البيئة في حل مشكلات اقتصاديه أو اجتماعية أخرى ذات أولوية.

2- العلاقة بين البيئة والتنمية:

كانت العلاقة بين البيئة والتنمية علاقة أقل ما يقال عنها أنها متضادة حيث لم تكن البيئة تؤخذ بعين الاعتبار عند إنجاز مشروعات التنمية الاقتصادية بل كانت تلك المشاريع سببا مباشرا للتدهور البيئي" و كان استغلال الإنسان للبيئة ومواردها لرفاهيته دون الالتفات لعواقب استنزافها على النظم البيئية الطبيعية المختلفة مبررا إياه بأنه ثمن التقدم"² إلى أن حذرت تقارير علمية من خطورة استمرار هذا الوضع في العالم الذي سيؤدي إلى استنزاف شبه كامل للموارد الطبيعية وارتفاع مستويات التلوث البيئي.

وظل هذا الحال سائدا إلى غاية عام 1972 الذي شهد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في العاصمة السويدية ستوكهولم وإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد المؤتمر.

وأصبحت المفاهيم والمسائل الخاصة بالبيئة والتنمية أكثر وضوحا و صار من المعترف به أن البلدان ذات التجارب المختلفة في التنمية الاقتصادية عليها أن تأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة وتحسينها، كما تم الإدراك بأن مشكلات حماية البيئة وتحسينها تتخطى الحدود الوطنية وهذا ما يتجلى في مشكلات التلوث عبر الحدود للموارد الطبيعية المشتركة وانتقال المواد الضارة بالبيئة عن طريق التجارة.

¹ نفس المرجع السابق.

² كاظم المقدادي، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

كما بدأ مفهوم التنمية يتعرض للتغيير حيث ابتعد عن تركيزه الضيق على نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ليتخذ معنى أكثر شمولاً وواقعية يشمل التحسين المستمر في نوعية الحياة والقضاء على الفقر المدقع والمشاركة في مكاسب التنمية وأصبح مفهوم حماية البيئة يتجه نحو المحافظة على الأنظمة البيئية وحمايتها من التلوث والاستنزاف.

وتبرز العلاقة بين البيئة والتنمية من خلال التوافق بين البيئيين والتنمويين، فبعد أن اعتبر التنمويين أن المبالغة في الاهتمام بالبيئة قد يعيق حركة التنمية ويحصر نموها اتضح لهم بعد ذلك الأخذ بالاعتبارات البيئية يدخل في إطار متطلبات التنمية وهذا خاصة بعد أن أعاققت المشكلات البيئية حركة التنمية وأضرت بمواردها المعتمدة في العمليات التنموية.

بالتالي أصبح من الضروري مراعاة تلك الاعتبارات البيئية في خططهم ومشاريعهم التنموية وهذا من خلال ما يعرف بتقييم الأثر البيئي للمشروعات الذي تتم فيه مراعاة الظروف البيئية في المشاريع حتى لا ينجم عنها أضرار تلحق بالموارد والأنظمة حاضرا أو مستقبلا.

ويمكن القول أن البيئة والتنمية مفهومان لا يمكن فصلهما فهما مرتبطان ارتباطاً لا يقبل التجزئة ذلك لأن التنمية لا يمكن أن تستمر بموارد بيئية متدهورة ولا يمكن أيضاً حماية البيئة وإهمال الأمور التنموية ولذا لا تستطيع أي جهة أو هيئة دولية أو محلية معالجة كل منهما على حده بل يجب النظر إليهما على أنهما مرتبطتان في شبكة معقدة من الأسباب والنتائج، "فلا يمكن باسم المحافظة على البيئة الوقوف في وجه مشاريع التنمية كما لا يمكن أن نعزو التلوث إلى التنمية العقلانية التي تراعي متطلبات الحفاظ على البيئة ولكن المطلوب تحقيق التنمية بلا تدمير للبيئة الإنسانية".¹

¹ نفس المرجع السابق، ص: 63.

خاتمة الفصل:

إن المشكلات البيئية دفعت الكثير إلى الاهتمام بفحص العلاقة بين البيئة والتنمية، فالبيئة هي المكان الذي يعيش عليه الأفراد والتنمية هي الأفعال التي يقوم بها هؤلاء الأفراد لتحسين حياتهم على هذه البيئة.

ويمكن القول أن هذين المفهومين متلازمان لا ينفصلان فليس هناك أدنى شك في أن زيادة الضغط على الأنساق الايكولوجية ينتج عنه المزيد من العجز في مقابلة حاجات الأفراد الأساسية وبالتالي المزيد من الفقر والمرض و سوء التغذية.

وانطلاقاً من هذا الإدراك للعلاقة الجدلية بين البيئة والتنمية ظهرت الحاجة إلى ضرورة إعادة صياغة مفهوم جديد للتنمية يتناسب وواقع المجتمعات في المرحلة الراهنة وظروفها وينطلق من حقيقة مؤداها إمكانية تحقيق تنمية ونمو اقتصادي على أسس تدعم قاعدة الموارد البيئية وتوسعها وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة.